

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أوهام اسرائيلية من الزمن الغابر

جهد حيدر

الذي يفترض أنه تحت رقابتهم الامنية المتواصلة. والمثال الأبرز الأحداث على هذا



سلة الرهانات الاسرائيلية تتمحور في جوهرها على فعالية العقوبات الاقتصادية

لم يكن أمراً مفاجئاً ترحيب نتنياهو بالعقوبات الأميركية على إيران، بل لن يكون غريباً إجراء احتفال رسمي، على هذه الخلفية، في المجلس الوزاري المصغر. لذلك كان وصفه لقرار فرض العقوبات، بالخطوة التاريخية، انعكاساً طبيعياً لما يدور في «تل أبيب»، من أجواء وروايات وتقديرات.

منشأ الارتياح الاسرائيلي يعود الى أن ما قامت به ادارة ترامب بالخروج من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الاسلامية، هو في الواقع تصدي أميركي مباشر لها بالنيابة عن الكيان الاسرائيلي في ظل ضيق خياراتها وتحديداً بعد الانتصارات التي حققها محور المقاومة، والانجازات العلمية والصاروخية والاشواط التي حققتها على طريق الاكتفاء الذاتي.

على مسار آخر، تعتمد القادتان السياسية والامنية في «تل أبيب»، إظهار رهاناتها على فعالية العقوبات الاميركية، باعتبارها الخيار البديل الذي سيحقق لها ما كانت تأمله، وأياً ما كانت حقيقة قناعتهم في «تل أبيب»، بما ينسجونه من سيناريوات، الواقع أن هذا النوع من الرهانات هو السائد الآن في الكيان الاسرائيلي، ويتم التعبير عنها على ألسنة كبار المسؤولين. ومن أبرزها ما صدر على لسان نتنياهو الذي رأى بأن أثر العقوبات «أصبح ملموساً، الريال في الحضيض واقتصاد إيران في الحضيض، ونحن نرى النتائج على الأرض». وايضا على لسان رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية أمان، العميد درور شالوم.

بهدف دفع الشعب الايراني للانقلاب على النظام الاسلامي شكّلت التقديرات التي قدمها شالوم الأساس الذي يستند اليه المستوى السياسي، في تبرير نهجه ورهاناته واتسمت ايضا بالتفاؤل المفرط ازاء مفاعيل العقوبات الاميركية على إيران. حيث رأى أنها ستؤدي الى «دراهما كبيرة في الساحة الايرانية والى تدهور الوضع الاقتصادي». وأن «الضغط الخارجي بإمكانه أن يؤدي الى قلب النظام أو تغيير سياساته». في مواجهة هذا النوع من التقديرات ينبغي التذكير بحقيقة، يسلمون بها في «اسرائيل» ايضا، أن الاستخبارات سبق أن فشلت في تقديراتها في أكثر من محطة مفصلية بدءاً من إيران نفسها، وصولاً الى سوريا وحزب الله في لبنان. بل فشلت اجهزة الاستخبارات في أكثر من محطة تتعلق بالشعب الفلسطيني في الداخل،

الفشل المدوي كانت الساحة السورية، بدءاً من فشل توقعهم بسقوط الرئيس الاسد خلال أسابيع أو أشهر، مروراً بتدخل حزب الله ومفاعيل هذا التدخل على المجرى الميدانية، وصولاً الى التدخل العسكري الروسي، واخيراً الانتصار على الجماعات الراهبية. ويفترض أن الاستخبارات الاسرائيلية كانت تُركّز على تطور الأحداث السياسية والميدانية المتصلة بالساحة السورية، خاصة وأنها تنطوي على تأثيرات مباشرة على الأمن القومي الاسرائيلي.

في مواجهة هذا النوع من التقديرات الجمهورية الاسلامية باتت أكثر قوة وتطوراً بقدراتها الذاتية والصاروخية بالتأكيد أن هناك محطات ناجحة جدا في تاريخ الاستخبارات الاسرائيلية وأنها تتمتع بقدرات وكفاءات كبيرة، لكن في ضوء هذا المسلسل من التجارب الفاشلة، من غير المنطقي الركون بشكل

تلقائي الى تقديراتها التي قد يدخل فيها ايضا، الاعتبارات السياسية وامكانية أن تكون جزءاً من الحرب النفسية. ومن المعلوم في الكيان الاسرائيلي أيضا أن الاستخبارات قد تلعب أحيانا دور المفاوض للمستوى السياسي، بمعنى أن القيادة السياسية عندما تنتهج خياراً معيناً، وتراهن على تطورات محدّدة، تقوم الاستخبارات ايضا بالترويج لتقديرات تبرر هذا المنهج.. وهو مفهوم ساد في الكيان الاسرائيلي منذ ما بعد حرب العام ١٩٧٣. واتهمت به الاستخبارات في أكثر من محطة.

في كل الأحوال، من الواضح أن سلة الرهانات الاسرائيلية تتمحور في جوهرها على فعالية العقوبات الاقتصادية بهدف دفع الشعب الايراني للانقلاب على النظام الاسلامي ووضعه أمام خيارين، إما السقوط أو التنازل في خياراته الاستراتيجية. لكن مشكلة هذا التقدير أنه يستند الى تصورات حول الوضع الاقتصادي قد تكون تنطبق على إيران في الثمانينات، ويتجاهل نجاح الجمهورية الاسلامية في بناء جيل من الشباب أكثر تفافلاً وتمسكاً بهوية النظام ومبادئه وخياراته، واستناداً الى هذه الشريحة الاجتماعية الواسعة استطاع النظام الصمود في مواجهة التحديات التي مر بها طوال العقود السابقة، ويتجاهل ايضا حقيقة أن الجمهورية الاسلامية باتت أكثر قوة وتطوراً بقدراتها الذاتية والصاروخية، وايضا بكونها على رأس محور يمتد من طهران الى الجنوب اللبناني، يقوى بدعمها واحتضانها، وتتعرّز مكانتها الاقليمية ونفوذها بوقوفه الى جانبها.

كاتب أميركي: حان الوقت لتنفذ واشنطن ملايين اليمنيين من تهور ابن سلمان

قال السياسي والكاتب الأميركي «بروس ريدل» إن السعودية ردت على دعوة ادارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لوقف الاعمال العدائية في اليمن بتصعيد الحرب. وفي مقالة له نشرت على موقع «المونيتور» أضاف الكاتب إن الحرب في اليمن كارثية على اليمن وعلى المنطقة والولايات المتحدة، على حد تعبيره. وأشار «ريدل» الى أن جريمة القتل «المتعمدة» بحق الصحفي السعودي جمال خاشقجي «على ايدي السعوديين»، وضعت ادارة ترامب تحت ضغوط غير مسبوقه لكبح جماح سلوك ولي العهد السعودي محمد بن سلمان «المتهور والخطير».

كما تطرق الكاتب الى استعداد الكونغرس لتقليص التورط الاميركي بالحرب على اليمن بعد الانتخابات النصفية، ورجح أن غالبية ديمقراطية بمجلس النواب الاميركي ستعقد جلسات استماع حول جرائم الحرب السعودية في اليمن وايضا حول مقتل خاشقجي، بالتالي خلص الى أن سمعة ابن سلمان ستكون مطروحة على الاجندة.

وأشار الكاتب الى أن السعوديين قاموا بتصعيد الضربات الجوية في صنعاء والحديدة رغم كلام المسؤولين الأميركيين عن ضرورة وقف الاعمال العدائية.

ولفت الى أن هذه المناطق تعرضت لقصف عنيف منذ أن تحدث كل من وزير الخارجية الاميركي «مايك بومبيو» ووزير الحرب «جيمس ماتيس» عن ضرورة وقف الاعمال العدائية. واراد الكاتب إن الحرب التي شنها ابن سلمان على اليمن كلفت السعودية «ثروة»، والأزمة الانسانية في اليمن هي كارثة لآل سعود في مجال العلاقات العامة.

وتابع أن ابن سلمان وبذل من الظهور «كالزعيم المثقف للعالم الاسلامي»، جعل السعودية وحلفاءها يظهرن كأطراف متواطئة بمجاعة جماعية وسوء تغذية «بأفقر بلد في العالم العربي». كما قال الكاتب إن «حكومة هادي التي تدعها السعودية في اليمن ضعيفة»، وابن سلمان لا يملك اية استراتيجية، لافتاً الى أن الاسرة الملكية السعودية منقسمة حيال الحرب على اليمن.

ورأى الكاتب أن ابن سلمان يعول على ادارة ترامب لتسانده، وذلك نظراً الى «الشيك المفتوح» الذي اعطته ادارة ترامب للسعودية خلال العامين الماضيين. وشدد الكاتب على أن واشنطن تملك نفوذاً هائلاً على الجيش السعودي كونها تتحكم بالامور اللوجستية وقطع الغيار التي تحتاجها القوات الجوية السعودية للقيام بعمليات القصف. وأكد أن الادارة الاميركية لديها النفوذ المطلوب «لانقاذ ملايين اليمنيين» وأنه حان الوقت لاستخدام هذا النفوذ.

بفعل العقوبات الأميركية.. الاقتصاد الاوروبي يتأخر والاميركي يتقدم

جورج حداد

وتتناقض المؤشرات الاقتصادية الاوروبية بشدة مع تلك الاميركية. حيث تقول المعطيات كما نشرت مؤخراً أن الناتج الداخلي القائم لأميركا قد نمى ٢.٥٪ في الثلاثة اشهر الثالثة للسنة الجارية ٢٠١٨. وبلغ النمو في الثلاثة اشهر الثانية من السنة نسبة ٤.٤٪، وهو أعلى بكثير من توقعات الاقتصاديين الذين كانوا يفترضون أن النمو لن يتجاوز ٢.٣٪.

ويقول الخبراء إن هذا النمو الزائد هو ناتج عن زيادة النفقات الاستهلاكية والحكومية.

وهذه الاخبار «الجيدة» هي ملائمة للحملة الانتخابية النصفية للجمهوريين ولترامب في شهر تشرين الثاني الجاري. ويواصل الاقتصاد الاميركي النمو بنسب أكبر من توقعات الخبراء الاقتصاديين. وترى هذه التوقعات أن الناتج الداخلي القائم في اميركا سيبلغ ٣٪ سنة ٢٠١٨ وهذه هي النتيجة الأفضل في العقد الحالي.

وقد انخفضت البطالة الى مستويات قياسية. كما أن سياسات ترامب القائمة على تخفيض الضرائب وزيادة الميزانية الحربية تؤدي الى زيادة النفقات. وفي الثلاثة اشهر الثالثة من هذه السنة ارتفعت النفقات الاستهلاكية على القاعدة السنوية بنسبة ٤٪ وكانت في الثلاثة اشهر الثانية بنسبة ٣.٨٪.

وكان نمو التصدير قد قفز الى نسبة ١٣.٥٪ في الثلاثة اشهر الثانية من السنة الا انه عاد فلانخفاض الى ٧٪ في الثلاثة اشهر الثالثة.

ان الوقائع تكشف أكثر فأكثر ان الحملات الاميركية ضد روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية ليست هدفاً بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة للتطبيق على الاقتصاد العالمي بجممله وتحفيز الاقتصاد الاميركي على حساب جميع شعوب ودول العالم وفي طليعتها الدول الحليفة لأميركا.

على قاعدة السنة. كما أن الناتج القائم للدول الـ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الاوروبي قد نما ٢.٣٪ على قاعدة الثلاثة اشهر و ١.٩٪ على القاعدة السنوية. في حين أن المحليين كانوا يتوقعون لمنطقة اليورو نمواً مقداره ١.٤٪ على قاعدة الثلاثة اشهر. والنمو المسجل في الثلاثة اشهر الثالثة هو الأدنى منذ سنة ٢٠١٤.

ويقول المحللون إن السبب الرئيسي لهذا التأخير الملحوظ في النمو يكمن في الحرب التجارية التي باشرتها اميركا والتي ستؤثر على الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة. وهناك مخاوف أن نهاية هذه الدورة الاقتصادية ستكون قريبة



وستنتهي باوروبا الى الركود الاقتصادي. في حين أن فائدة البنك المركزي الاوروبي هي الآن الأدنى تاريخياً، وبرنامج شراء السندات لم يكتمل بعد. وكانت توقعات الخبراء الاقتصاديين الاوروبيين تفترض نمواً لمنطقة اليورو بمقدار ١.٤٪ على قاعدة الثلاثة اشهر و ١.٨٪ على القاعدة السنوية. وتفيد مؤشرات مؤسسة الاحصاء الاوروبي عن تضائل الثقة الاقتصادية، والانبيارات الأكبر تلاحظ في ألمانيا، فرنسا وإيطاليا.

تتعامل مع الدول الحليفة الأخرى مثل تعاملها مع السعودية والحكام الاتباع العرب. ومن هنا كانت الخطط الاميركية لابتزاز الدول الاوروبية والاسيوية (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) وكندا والمكسيك وغيرها، بطرق التفافية. ومن هنا عمدت الادارة الاميركية الى نبش تراث «الحرب الباردة» وتصعيد الخطاب الحربي وسباق التسليح، كما شهت سيف العقوبات الاقتصادية، مع كوريا الشمالية ومع روسيا والصين وايران.

الهدف الأساسي من كل هذا السيناريو الساخن من «الحرب الباردة» هو تضيق الخناق على اقتصادات جميع دول العالم،



بما فيها الدول الحليفة، وانعاش الاقتصاد الاميركي. وقد انعكس ذلك بشكل خاص على الدول الاوروبية ذات العلاقات الاقتصادية الواسعة مع روسيا والصين وايران، أكثر مما لأميركا بكثير. وتشير الاحصاءات الرسمية الاوروبية ان الناتج الداخلي القائم في منطقة اليورو قد تضائل نموه بشكل ملحوظ في الاشهر الثلاثة قبل الاخيرة من العام الحالي. فقد نما الناتج الداخلي القائم بالكاد ١.٧٪ على قاعدة الثلاثة اشهر و١.٧٪

واشنطن بوست: ممارسات الدولة السعودية تعود عقوداً الى الوراء

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تقريراً حمل عنوان «الحملة السعودية لاختطاف واسكات المعارضين تعود عقود الى الوراء». وتطرق التقرير الى ملف المدعو «فيصل آل جربا»، وهو أحد المشايخ الكبار في عشيرة معروفة، وقال إن الاخير فرّ من السعودية اواخر العام الماضي بعد اعتقال أحد الامراء



السعوديين الذي كان صديقاً له، وكذلك بعد وفاة صديق آخر له بظروف غامضة خلال احتجاجه لدى الحكومة السعودية. وتابع التقرير أن «جربا» توجه الى العاصمة الاردنية عمان وانضم الى اقارب له هناك، لافتاً الى أن قوات الأمن الأردنية حاصرت منزله في احدى الليالي بأوائل شهر حزيران/ يونيو الماضي واخذوه من اجل الاستجواب، وتم طماننة عائلته بأنه سيعود قريباً. ونقل التقرير عن مصدرين اثنين مطلعين قولهما إنه وبعد مرور أيام تم نقل جربا الى الحدود الأردنية السعودية وتسليمه الى السلطات السعودية.

وبحسب المصادر، لم توجه اي تهمة الى جربا البالغ من العمر خمسة واربعين عاماً، وعائلته لم تحصل على أي إثباتات بأنه ما زال على قيد الحياة، وذلك بعد مرور خمسة أشهر على اعتقاله.

وقال التقرير إن الجربا ليس من المنشقين، لكنه وبحسب شخصين اثنين مطلعين «ربما كان مطلوباً بسبب ارتباطه مع فرع من الاسرة الحاكمة ليس على علاقة جيدة مع القيادة السعودية».

ولفت التقرير الى أن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي سلط الضوء على ما تقوم به السعودية «من ملاحقة المواطنين السعوديين في الخارج»، سواء كانوا معارضين عاديين أم منشقين من الاسرة الملكية، مضيفاً أن الحملات لاسكات المنتقدين السعوديين للنظام تعود عقوداً الى الوراء وتشمل فترات الحكم لعدد من الملوك.

ونقل التقرير عن محللين تشييدهم على أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ذهب أبعد من غيره بهذه الممارسات.

وقال التقرير إن الحكومة السعودية حاولت استدراج المنتقدين أو تجنيد حكومات اقليمية صديقة لاعتقالهم، مشيراً الى أن الحكومة السعودية قامت بعمليات اختطاف «وقحة» في اوروبا، وفق تعبير التقرير.

كما لفت بهذا السياق الى أن مواطنين سعوديين قد «اختفوا» من غرف الفنادق وتم سحبهم من السيارات، وكذلك تم تحويل رحلاتهم الجوية الى السعودية.